

دور المنظمات غير الحكومية في رسم معالم سياسات بناء السلام
أثناء الصراع وما بعده: دراسة حالة سيراليون.

The role of non-governmental organizations in peace building Policy Making
during and after conflict: Sierra Leone's case study.

أ.د. بومدين طاشمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة تلمسان
Boumediene.z68@gmail.com

د. سكران فوزية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة تلمسان
Sekrane.f83@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/05/07

تاريخ الاستلام: 2025/03/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل السياسات أثناء الصراع وما بعده، مع التركيز على حالة سيراليون. كما ساهمت هذه المنظمات في تعزيز حقوق الإنسان خلال فترة الصراع، مما ساعد على تخفيف المعاناة الإنسانية. كما تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في عملية بناء السلام من خلال تعزيز التفاهم بين الدول الأطراف المتنازعة وتسهيل الحوار بعد انتهاء الصراع، إضافة إلى مساهمة هذه المنظمات في رسم السياسات التنموية وإعادة الإعمار، مما يساعد في استدامة السلام والاستقرار. ويبرز دور هذه المنظمات في أهمية تعاونها بين الفاعلين على المستوى المحلي والدولي لتحقيق النتائج المرجوة.

الكلمات المفتاحية: المنظمات غير الحكومية، بناء السلام، الصراع، الحفاظ على السلام، النزاع الدولي.

Abstract :

This study aims to examine the role of non-governmental organizations in policy making during and after conflict, focusing on the Sierra Leone case study. These organizations have contributed to the promotion of human rights during the conflict, which helped alleviate human suffering. Non-governmental organizations also play an important role in the peacebuilding process by fostering understanding between conflicting parties and facilitating dialogue After the conflict has ended. The contribution of these organizations in making developmental policies and reconstruction, which helps ensure the sustainability of peace and stability.

Key Words: non-governmental organizations; Peace building; conflict; Maintaining peace; International conflict.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عرفت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة مجموعة من التغيرات البنيوية للنظام الدولي من خلال إعادة النظر في الدول باعتبارهم الفواعل الأساسية داخل المنظومة الدولية، والتحول من فكرة وحدانية ومركزية الدولة كإطار لتحليل العلاقات الدولية نحو منطق التفاعل ضمن تنامي أدوار فاعلين جدد من غير الدول، حيث تم تجاوز الأطر التحليلية المركزة على الدول فقط، وذلك لتنامي أدوار فواعل أخرى من غير الدول من أبرزها المنظمات غير الحكومية *NGOs* التي أضحت من الفواعل المشاركة مع الدول في إدارة وحل بعض القضايا والتهديدات العالمية.

وهذا ما تؤكد عليه الطروحات الجديدة من خلال تفسيراتها على ضرورة الإقرار بزيادة تعقد هيكل النظام الدولي الذي أصبح يتميز بالتشابك والتفاعل بين فواعل من غير الدول، وكذا بروز موضوعات جديدة أحدثت تحولاً في النظام الدولي.

وتطرح هذه الورقة البحثية لمعالجة إشكالية: إلى أي حد يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤسس مكانة ودور فعال في إرساء ترتيبات ومعالم سياسات بناء السلام أثناء الصراع وما بعده في الدول والمجتمعات التي تشهد نزاعات عنيفة وتمزقها الحروب في ظل التحولات العالمية الراهنة؟

وحتى تسهل الإجابة على هذه الإشكالية، حاولت أن أثير التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الدوافع والأسباب التي ساقها الباحثون لتفسير نمو المنظمات غير الحكومية وتعاضد دورها على المستويين الداخلي والدولي؟
- ما هي جهود وقدرات المنظمات غير الحكومية في تفعيل مضامين عمليات بناء السلام في الدول المهشة وفي المجتمعات التي مزقتها الحروب؟
- ما هي طبيعة التحديات التي واجهت نشاط المنظمات غير الحكومية في بناء السلام في أثناء وما بعد النزاع؟
- وما هي الدروس والاستنتاجات المستخلصة من تقييم دور المنظمات غير الحكومية في رسم معالم سياسات بناء السلام أثناء الصراعات وما بعدها؟

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي أضحت تتميز به المنظمات غير الحكومية في ظل الانتقال من منطق سيطرة الفاعل الدولي إلى منطق تعدد الفواعل غير الدولاتية، والذي أصبحت من مميزات النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت لهذه الفواعل دور مهم في كل مراحل الصراع من نشوبه إلى المرحلة التي تعقب الصراع مباشرة والتي تم تحديدها بمفهوم بناء السلام الذي يتضمن مجموعة من الترتيبات التي تمنع تجدد الصراع من خلال إرساء مجموعة من العمليات التي تضمن الحقوق والحريات على المستوى المحلي والعالمي.

وبُغية معالجة إشكالية الدراسة تم الاعتماد على خطة متكونة من مقدمة وخاتمة وثلاثة عناصر أساسية:

يعالج **العنصر الأول** التأصيل النظري لمفهوم المنظمات غير الحكومية في ظل التحولات العالمية الراهنة، وذلك من خلال البحث عن مختلف المراجع الأكاديمية والنقاشات المعنية بتحديد تعريف مصطلح المنظمات غير الحكومية.

وبخصوص **العنصر الثاني** فقد خصص لدراسة جهود تقييم أدوار المنظمات غير الحكومية في بناء قدرات الدول ما بعد الصراع، من خلال دور المنظمات في حماية حقوق الإنسان والأمن الإنساني وتمكين المرأة وحقوق الطفل، وإعادة إدماج المسلحين وحقوق اللاجئين، بالإضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية من خلال الخدمات الإنسانية لبناء السلام عالمياً وهذا بتقديم الخدمات

الصحية والغذائية، وخدمات تنموية بيئية، وفي الأخير تحديد تضافر الاستراتيجيات بين المنظمات غير الحكومية في ترتيبات بناء السلام في ما بعد النزاع وهذا ببناء المؤسسات وتعزيز القدرات لإرساء بناء السلام المتساند في مرحلة ما بعد الصراع.

في حين تم في **العنصر الثالث** التركيز على دراسة دولة من الدول الإفريقية والمتمثلة في حالة سيراليون والمسعوي الممكنة للهيئات غير الحكومية في إحلال وبناء السلام أثناء وما بعد الصراع فيها.

وفي الأخير وضعنا خاتمة لهذه الدراسة مستخلصة لأهم الاستنتاجات والنظرة التطلعية.

2. التأصيل النظري لماهية المنظمات غير الحكومية *Non governmental Organisations*:

1.1. تحديد المفهوم:

من بين المشكلات الإصطلاحية التي تواجه تحديد مفهوم *Non governmental Organisations* التعدد في التصنيفات والتشتت في المعايير وكثرة الأسس التي يقوم عليها، والتي تتراوح ما بين الهيكل والوظيفة، هذا إلى جانب وجود العديد من المنظمات غير ذات العلاقة والتي يتم إدراجها تحت مسمى المنظمات غير الحكومية. كما تتعدد وتباين المصطلحات المعبرة عن ظاهرة المنظمات غير الحكومية، كل منها يركز على سمة معينة لها ويبرزها على حساب بقية السمات، ولهذا جرى استخدام مصطلحات عديدة منها على سبيل المثال قطاع النفع العام، القطاع المستقل، القطاع الثالث، النظام الثالث، القطاع غير الهادف للربح، القطاع المعفى من الضرائب، المنظمات الأهلية، القطاع غير المرئي، منظمات التغيير الإنساني، منظمات ربط أو وصل المجتمع. كما نجد في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية شيوع استخدام مصطلح المنظمات غير الربحية، مصطلح المنظمات الأهلية الذي يكثر استخدامه في العديد من الدول العربية (السعدي، 2011، صفحة 11)، وعليه وبعبارة عن هذا التباين والتعدد في استخدام المصطلح، نحاول في هذه الدراسة أن نستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية باعتباره الأكثر ملائمة والأوسع انتشاراً.

والواقع أنه يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية تعد أقل مكونات المجتمعات الحديثة تبلورا، الأمر الذي لا يعود فقط إلى مشكلات التعريف والتصنيف، وإنما كذلك للاختلافات الشاسعة بين هذه المنظمات والتي تعكس اختلافات الثقافة والاقتصاد والبناء القانوني والخلفية السياسية، وعلى الرغم من تباين المنظمات غير الحكومية سواء من حيث الحجم أو مجال العمل أو الأهمية، وتنوعها بتنوع الثقافات والبيئات التي تعمل فيها، إلا أنها جميعا تؤدي نفس الوظائف أو وظائف متشابهة حيث تناصر الفقراء والمهمشين وتسعى للتغيير الاجتماعي، كما توفر الخدمات الاجتماعية، وفي بعض المجتمعات تشارك هذه المنظمات في عملية التنمية المجتمعية الشاملة وتمثل الأداة الرئيسة لذلك.

على هذا الأساس فإن في الكثير من المجتمعات الحديثة تعد المنظمات غير الحكومية *NGOs* جزءا من القطاع المجتمعي وتقع هذه المنظمات بين القطاعين العام والخاص، وتعد بمثابة منظمات ربط أو وصل بين مكونات المجتمع *Community Linking Organization* حيث تربط بين ثلاثة عناصر هي الدولة والسوق والأفراد.

وتبعاً لذلك فإن الأمم المتحدة في البداية لم تحدد تعريفا دقيقا لهذه المنظمات إلا أن الدور المتعاظم لها على الصعيد العالمي أدى إلى اعتراف منظمة الأمم المتحدة بها وأصبحت تطلق اسم *NGOs* على كل منظمة غير ربحية، يكون الانتماء إليها إراديا طوعيا، تنتظم على المستوى المحلي والوطني أو الدولي، ولها أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها، تُقاد من أطراف أشخاص لهم اهتمامات مشتركة، وتؤدي مهام عديدة ومتنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية على غرار تحميل المواطنين على الاهتمام بأعمال الحكومات، مراقبة السياسات، وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المحلي، وتعمل كآلية للإنذار المبكر، وتساعد على رصد وتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

- على أساس هذا الطرح فإن المنظمات غير الحكومية تقوم على قواعد رئيسية، وهي: أربعة عناصر أن تكون منبثقة عن المبادرة الخاصة، دولية في تركيبها وهدفها، وأن لا تسعى إلى تحقيق الربح (Politis, 1993, p 465).
- وفي ضوء ما تقدم وانطلاقاً من هذه الجملة من التعاريف يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات تطوعية خاصة تم تأسيسها للمساهمة في تنمية المجتمع، وهذه المنظمات في الأغلب غير هادفة للربح وعملها خيري بعيداً عن الاعتبارات السياسية، ولكونها ذات توجه تنموي فإن أعمالها تقوم على أهداف محددة تمثل احتياجات مؤسسيها.
- وعليه يمكن أن نستخلص من هذه التعاريف أن المنظمات غير الحكومية تقوم على مجموعة من المعايير، من أهمها أن تكون:
- غير حكومية بمعنى أنها غير مرتبطة هيكلياً بالحكومة.
 - لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي.
 - تمويلها ذو طبيعة خاصة، فهو أساساً منح وهبات.
 - لها هيكل رسمي يتسم بالدوام إلى حد ما.
 - تتمتع بإدارة ذاتية أي ذاتية الحكم، تحكم نفسها بنفسها.
 - قائمة أساساً على التطوع والإنجاز الشخصي سواء في تأسيسها أو في نشاطاتها.
 - التجرد بمعنى عدم وجود مصالح ذاتية أو شخصية للعاملين فيها (أفندي، 2006، صفحة 9).

2.2. تفسير تنامي وتعاضد دور المنظمات غير الحكومية على المستويين المحلي والدولي:

هناك الكثير من الدراسات تبين إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية النشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان، والإعانات والمساعدات الإنسانية، وبرامج سياسة الحفاظ على البيئة، قد تعاضد وتنامي بشكل لافت الانتباه في العقدين الأخيرين. حيث تشير الدراسات أن عدد المنظمات غير الحكومية التي تقوم بأدوار فعالة في إنجاز عدد كبير من الحملات والأنشطة في مجالات حقوق الإنسان وسياسات السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان وإعادة إدماج اللاجئين قد تزايد في الآونة الأخيرة، فهي تشارك وتعمل على سبيل المثال تصميم أدوات مناسبة للحد من الفقر، والسعي لترقية حقوق الإنسان بما يشمل حقوق المرأة وحقوق الطفل، والسعي إلى إنجاح ودعم سياسات التنمية الدولية واتفاقية المناخ الدولية، وكذا التأثير على سياسات الحكومات والمنظمات الدولية ومراقبتها في إدارة الأزمات الدولية بهدف التوعية العامة باحتياجات المجتمعات الممزقة بسبب الحروب.

في هذا الإطار، نجد أن الباحثون والمفكرون قد ساقوا العديد من الدوافع والأسباب المفسرة لنمو المنظمات غير الحكومية وتعاضد دورها على المستويين الداخلي والدولي. فهناك من يرجع تزايد عددها وتعاضد أهميتها إلى عدة تفسيرات جوهرية، نذكر منها:

- تسعى المنظمات غير الحكومية في العديد من المجتمعات الناشئة القيام بمختلف الأنشطة في قطاعات الصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية بعد أن كان المجال حكراً للدولة في العهود السابقة، خاصة في البرامج الدولية للإصلاحات الاقتصادية، كالبرامج التابعة لصندوق النقد الدولي التي أجبرت الدول على تخفيض خدماتها العامة.

- على المستوى الدولي شجعت الهيئات والمؤتمرات الدولية على إنشاء منظمات غير حكومية جديدة تُعنى بقضايا البيئة والتنمية الدولية.

- أثر العولمة وما رافقها من التطور الهائل لوسائل التواصل والإعلام خاصة عبر التقنيات المعلوماتية الإلكترونية في دعم أنشطة شبكات عمل الفاعلين غير الحكوميين العابرة للحدود القومية.

وإضافة إلى ما تم ذكره من دوافع وأسباب مفسرة لنمو المنظمات غير الحكومية وتعاضم دورها على المستويين الداخلي والدولي فإن من الأسباب المدعاة لظهورها وتعاضم دورها أيضا تلك التطورات التي شهدتها النظام الدولي في العقود الماضية وتحديدًا فيما بعد الحرب الباردة من حيث انتشار الصراعات الأهلية والعنف والحروب الأهلية، وتحول بعض الحكومات في دول العالم الثالث وبخاصة في إفريقيا إلى قمع النخب المعارضة على نحو جعل المواطن يفقد الأمن. كل هذه التطورات كانت مدعاة لبروز المنظمات غير الحكومية التي تعمل بعيداً عن السياسة وتقوم على أسس إنسانية تبتغي تحقيق الأمن بمفهومه الإنساني، أي ضمان الأفراد والجماعات والشعوب وليس أمن الدول ذات السيادة .

هذا إلى جانب تلاشي حواجز المسافات وتنامي الاتصال المتبادل وتقديم الدعم المادي والسياسي للمنظمات غير الحكومية من قبل كثير من القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة. وتغير الخطاب السياسي لصالح هذه المنظمات، وازدياد الاهتمام بها من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمناخين الدوليين.

كل هذه الأسباب مجتمعة كان لها أثر في النهوض بالمنظمات غير الحكومية *NGOs* لتتخذها وسيلة يمكن من خلالها مجابهة الأزمات والحالات الطارئة والتصدي للمشكلات الاجتماعية العاجلة والملحة ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عن عملية الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها معظم الدول النامية بل والإسهام بدور إيجابي فاعل في تحقيق التنمية المتواصلة والشاملة لشعوب هذه الدول.

3. جهود المنظمات غير الحكومية في بناء قدرات الدول ما بعد الصراع:

أصبحت للمنظمات غير الحكومية أهمية كبيرة كونها أحد الفواعل التي تنشط في ميادين عديدة في الواقع العالمي، فقد أصبحت شبكة كبيرة من المنظمات غير الحكومية تعمل على تطوير عمليات السلام في المناطق التي شهدت صراعات، وذلك بهدف إعادة بناء وإعمار ما تم تخريبه من خلال بناء العلاقات الودية وإصلاح كل ما قد يؤدي إلى عودة الصراع في مختلف الجوانب.

حيث نجد منظمات غير حكومية تتعلق بنشاطها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتعمل على تقديم خدمات الإغاثة في حالات الطوارئ وغيرها من الخدمات الطوعية والقضايا والأنشطة الإنسانية التي تعمل على بناء قدرات الدول في فترات التي تعقب الصراع مباشرة وما بعده، وهذا بهدف بناء السلام في المنطقة. وفي هذا الإطار سوف يتم التطرق إلى جهود بعض المنظمات غير الحكومية الإنسانية الإغاثية في إعادة ترتيبات بناء السلام في الدول المهشة وفي المجتمعات التي مزقتها الصراعات والحروب، وذلك على مستوى ترقية حقوق الإنسان وغرس ثقافة بناء الثقة لإعادة الدمج ونزع السلاح، وكذا على مستوى تعزيز مكانة المرأة والأطفال ومحاولة إعادة توطين اللاجئين بهدف عدم تجدد النزاعات وتفعيل بناء السلام المتساند عالمياً.

1.3. مستوى ترقية حقوق الإنسان:

تعمل العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتميز بالطابع غير الربحي والناشطة في مجال حماية حقوق الإنسان وإحقاق القضايا المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تعمل على تقصي حقائق انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة التي تمس الغالب من الفئات الضعيفة خاصة أثناء النزاعات.

ولهذا نجد من بين المنظمات الإنسانية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان منظمة العفو الدولية التي تعبر عن حركة عالمية للنضال وفقاً لمبادرة المحامي البريطاني بيتر بننسون *Peter Benenson* حيث تأثر المحامي نتيجة سجن المواطنين البرتغاليين، ومن ثمة نشر مقالة بعنوان السجناء المنسيون، ونظراً لقوة تأثيرها تحولت إلى ما يسمى مناشدة من أجل العفو *Appeal for Amnesty*، حيث لقي تأييداً من طرف مجموعة من الدول لتكوين حركة دولية تهدف إلى الدفاع عن الحرية، وبذلك تطورت للنضال من أجل حقوق الإنسان (Martens, 2005, p135).

وتعتمد أساسا منظمة العفو الدولية على مجموعة من الحملات العاملة على ضرورة احترام حقوق الإنسان مثل حملة أوقفوا التعذيب *Called Stop Torture* ، وحملة وقف العنف ضد المرأة *Stop Violence Against woman* ، وحملة مراقبة الأسلحة *Control Arms* ، وحملة ضد تجنيد الأطفال *The campaign against child recruitment* ، وحملة العدالة الدولية وعقوبة الإعدام *International Justice and the Death Penalty* ، وهذا ما ساعد المنظمة على أن تفرض لنفسها مكان هام في مجال الدفاع وحماية حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى المنظمة الرائدة أيضا في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، التي تقوم بدور الوسيط المحايد في حالات النزاعات المسلحة، وذلك وفقا لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني عبر آليات عدة لضمان التزام الدول بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان بحيث تساهم في التخفيف من الآلام الإنسانية الناشئة عن النزاعات المسلحة وتعمل على الكشف عن التعذيب وغيره من أصناف المعاملة القاسية وغير الإنسانية، كما تقوم بدور العون وجهود الإغاثة الإنسانية في أوقات الطوارئ وعند حدوث الكوارث الطبيعية والبيئية، وتقوم بمهام الحماية القانونية والمساعدات المادية للأسرى والسجناء وتتبع أخبار المفقودين في البلاد، وبتزايد عدد الهيئات والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان تتعاون وتشارك مع العديد من المنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة والخدمات الإنسانية.

كما عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إقامة نوع من الربط بين حقوق الإنسان والقانون الذي يحكم النزاعات المسلحة، حيث يرجع لها الفضل في وضع اتفاقيات جنيف الأربعة الخاصة بحماية ضحايا الحرب وشاركت اللجنة في مجال حقوق الإنسان ورعايته في مجموعة من المؤتمرات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومن هذه المؤتمرات نجد مؤتمر إسطنبول بتركيا عام 1969 وتضمن إقرار السلام والحرية بمعنى حق الإنسان في العيش بسلام دائم وتمتعه بحياة كريمة تحترم فيه حقوقه وحياته الأساسية .

بالإضافة إلى دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المساعدات التي تقدمها أثناء نشوب النزاع، حيث تهدف أنشطتها في فتح المجال للتأهيل في المراحل اللاحقة للنزاع وهي ما يسمى بالمساعدات غير الاستعجالية مما يساعد الأهالي على استعادة اكتفائهم الذاتي على نحو دائم.

بالإضافة لمنظمة هيومن رايتس ووتش *Human Rights Watch* التي تعد من المنظمات المعروفة بدور مهم في مراقبة حقوق الإنسان حيث بدأت نشاطها سنة 1978 بإنشاء قسم أوروبا وآسيا الوسطى الذي كان يعرف باسم منظمة هلسنكي لمراقبة حقوق الإنسان، ثم انتقلت إلى إفريقيا والأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط، وتشمل المنظمة أقسام تتعلق بنقل الأسلحة وحقوق الطفل وحقوق المرأة والعدالة الدولية، وهي منظمة دولية غير حكومية مستقلة تدعمها مساهمات الأفراد والمؤسسات الخاصة في شتى أنحاء العالم ولا تقبل المنظمة أي أموال من الحكومات، وتتطلع المنظمة إلى كسب تأييد الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأسره من أجل تعزيز الحقوق الإنسانية للبشر كافة وإعلاء شأنها، وتعتبر السبابة في فضح انتهاكات حقوق الإنسان بما تنشره من معلومات موثوقة في أوانها، وتقوم بتوثيق أعمال القتل والاختفاء والتعذيب والسجن التعسفي وغيرها من الانتهاكات التي تمس الحقوق الإنسانية.

وبهذا أصبحت المنظمات غير الحكومية تعمل على التدخل بهدف ترقية حقوق الإنسان، حيث نجد ما شهدت فترات ما بعد الحرب الباردة من توترات عرقية ونزاعات داخلية مثلما يحدث في العراق بين الطوائف وسوريا وليبيا واليمن، بالإضافة إلى النفوذ السياسية والسلطوية في التوزيع غير العادل للثروات في خلق الهجرة وظهور النزاعات الداخلية والعنصرية وتقسيم المجتمعات وعدم احترام حقوق الإنسان.

2.3. مستوى سياسات بناء الثقة وإعادة الدمج ونزع التسليح:

في إطار إدارة العلاقات مع التعددية الموجودة داخل الدولة، هذا ما يتطلب تبني العديد من الآليات التي تساعد على بناء الثقة بين الدولة والأقليات المختلفة، وتأخذ هذه السياسات العديد من الأشكال منها تقاسم السلطة وتطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي *Approach Consociational* والنموذج الإندماجي *Integrative Approach* وتطبيق الفيدرالية على أساس استقلال كل جماعة وتعتمد هذه السياسة بشكل أساسي على محاولة الدولة الاعتراف بالأقليات، إذ تم الاعتماد على سياسة تدوين الأقليات *Assimilation*، والتي تعني تقليل المسافة الثقافية بين الجماعات المختلفة والدولة مع إحاطة قدر من التسامح والاعتراف ببعض الخصائص الثقافية ومراعاة درجة التضامن الداخلي ومحاولة دمج مجموعة من الثقافات والاختلافات في ثقافة واحدة في إطار ما يسمى مرحلة الكوكلة *Cocacolonization* التي تتماشى مع تكامل الدولة ووحدها (مجيب، 2016، صفحة 35).

وعليه عملت العديد من المنظمات غير الحكومية في فترات ما بعد النزاع في مجال بناء القدرات وإعادة بناء الثقة في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو عند نهاية النزاع مباشرة بتقديم مجموعة واسعة من نشاطات بناء العلاقات بين المجتمع المحلي، وتستخدم التدريب كوسيلة لتحفيز عمل المجتمع المدني المحلي وإيجاد شركاء محليين، وكذا تعزيز عملية التعليم وهذا من خلال إرسال المنظمات غير الحكومية أفراد لحضور جلسات تدريبية متتالية، وتوفير مجموعة متنوعة من برامج تدريب المدربين والمستشارين والمتخصصين في مجال تكريس التعاون وبناء علاقات ثقة (قندلي، 2008، صفحة 111).

لذلك نرى أن عملية بناء الثقة يعد شرطاً جوهرياً لبناء القدرات وهذا نتيجة ما تفرزه الصراعات من صدمات وحالات انهيار الروابط الاجتماعية، هذا ما يفرض إعادة خلق الثقة والتعاون والتضامن كأساس للعمل الجماعي، وتتضمن عمليات بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع تدخل المنظمات غير الحكومية وذلك بالتركيز على استخدام جميع الميكانيزمات والإمكانيات التي من شأنها تطوير وتنمية قدرات المجتمعات المحلية، حيث تهدف إلى تنمية وتدريب المورد البشري من أجل تربيته والسعي إلى بناء قدراته وتمكينه لإنشاء هيئات ومنظمات غير حكومية محلية وتنظيم ورشات ودوريات تدريبية، وخلق مراكز استعلامية لنشر الوعي بين الأفراد.

أما بالنسبة لإعادة دمج التنظيمات المسلحة فقد تم معالجتها من خلال تبني فكرة مقاربة نزع السلاح وإعادة الدمج *Disarmament Demobilization and Reintegration* كمدخل أساسي في صياغة مجتمعات ما بعد النزاعات وتتضمن عملية الدمج نموذجين :

النموذج الأول: الدمج المدني للمسلحين : حيث تستهدف نزع سلاح التنظيمات وتفكيك بنيتها التنظيمية وإعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، وتتضمن مسارات منها ترسيخ الأمن والاستقرار، بناء وتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادي، إيجاد فرصة عمل مناسبة للمقاتلين السابقين، وتكشف التجارب الدولية عن تبني نموذج الدمج المدني وذلك ما شاهدته السلفادور بعد توقيع اتفاقية للمصالحة الوطنية بين الحكومة وجبهة "فارابونديو مارتي" خلال سنة 1992.

النموذج الثاني: الدمج العسكري للمسلحين: حيث يكتسب أهمية متزايدة في حالة الدول التي شهدت تفككا لجيوشها الوطنية نتيجة لصراعات داخلية، وقد تم تطبيقه في العديد من الدول التي شهدت نزاعات داخلية مثل جنوب إفريقيا وأنجولا، بوراندي، الموزنبيق والسودان من خلال توقيع اتفاقية السلام لعام 2005.

وعليه لا بد من التعامل مع نموذج إعادة الدمج ونزع السلاح على أساس أنها جزء من عملية السلام وعملية هندسة بناء المجتمعات.

4. مستوى حماية حقوق الطفل والمرأة وإعادة إدماج اللاجئين:

لقد سعت مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية على تقديم المساعدات والعمل الإغاثي الإنساني الذي تتميز به، وهذا بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية التي تمس بالأخص الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء أثناء وما بعد الصراعات من خلال مجموعة الخدمات والمساعدات الإنسانية التي تقدمها.

1.4. في مجال حماية حقوق الطفل:

حيد عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال مهامها الإنسانية لصالح الأطفال بصفة خاصة في وقت الحروب الأهلية أو الاضطرابات الداخلية من خلال العناية بالأطفال بتوفير الأغذية والملابس والخدمات الطبية، وإعادة الأطفال إلى أهلهم والبحث عن المفقودين في مخيمات اللاجئين، ومحاولة ضمان المعاملة الملائمة للأطفال وحماية كافة حقوق الطفل في حالات النزاعات. فقد دعت منظمة دولية غير حكومية خلال سنة 1994 إلى عقد مؤتمر دولي حول الاتجار الجنسي بالأطفال وعلى رأسه منظمة إكبات Ecpat، وهذا نتيجة للاستغلال والجرائم البشعة التي ترتكب ضد الأطفال، وكذلك الدور الذي قامت به منظمة أو كسفام *oxfam* في مجال مكافحة الفقر والجوع في اليمن خاصة بعد الإحصاءات التي تشير إلى أكثر من عشرة ملايين يمني يعانون من انعدام الغذاء وتعرض أكثر من 267.000 طفل معرضون لخطر الوفاة (غسان، 2003، صفحة 9).

2.4. في مجال حماية المرأة:

حيث نجد دور منظمة كير الدولية *CARE International* في حماية حقوق المرأة إذ عملت على فتح مراكز للاستشارات للنساء اللواتي يعانون من صدمات نفسية نتيجة النزاعات، وهذا بهدف القضاء على الآثار التي تخلفها النزاعات على نفسية المرأة وانعكاسها سلبا على حياتها في المجتمع. كما نجد أيضا دور منظمة أو كسفام *oxfam* بالاهتمام بقضايا المرأة بحيث ترى بأن الفقر تعاني منه النساء أكثر من الرجال، وهذا نتيجة التمييز وعدم المساواة حيث عملت من خلال برامجها محاولة تحقيق المساواة والأخذ بمنظور الجندر وعملت على تقديم الإغاثة لتخفيف المعاناة وتوصيل الإمدادات من مأوى وغذاء ومياه ودعم المشاريع الخيرية والرعاية وتقليل حوادث العنف ضد النساء، وفي مكافحة العبودية في غرب إفريقيا، كما عملت على تمويل دراسة عن الجرائم الخفية ضد المرأة في الهند، هذا بالإضافة إلى دورها في دعم مؤتمر وطني حول الحركة المناهضة للمرأة في بنغلاديش، فضلا عن مشاركتها في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة ومؤتمر بكين وغيرها من الأنشطة، وهذا بهدف تأمين الحقوق الأساسية للمرأة.

3.4. في مجال إعادة إدماج اللاجئين:

حيث كان الدور الكبير لمنظمة أطباء بلا حدود في العديد من المناطق المتواجدها اللاجئين، بحيث تدخلت لحماية اللاجئين الكمبوديين الذين لجئوا إلى تيلاندا وذلك بتقديم الأدوية والقيام بعمليات جراحية للاجئين، فضلا عن دورها في تقديم المساعدة للاجئين في الصومال وهذا من خلال توزيع الأغذية وتقديم العلاج وبناء المستشفيات ومجموعة من الخدمات الإنسانية. كما عملت منظمة أطباء بلا حدود على تقديم المساعدات الطبية للمواطنين الباكستانيين واللاجئين الأفغان الذين يعانون من آثار النزاعات المسلحة وضعف خدمات الرعاية الصحية والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى أنها تدخلت في كل من الصومال وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، المغرب واليونان ومالطة وإيطاليا وفرنسا حيث قامت منظمة أطباء بلا حدود على تقديم الرعاية الطبية والنفسية لأولئك الذين نجوا من مخاطر النزاعات (سوفانيك، 2010، صفحة 7). كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع العشرات من اللاجئين والنازحين في محاولة التخفيف من معاناتهم ومعالجة أوضاعهم وتقديم توصيات تعود إيجابا بالنفع لصالح اللاجئين عامة (غرافي، 2014، صفحة 33).

5. مساعي المنظمات غير الحكومية في المجتمعات التي تعاني من الحروب وعملية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع: دراسة خبرة سيراليون:

تكتسي الصراعات في إفريقيا طابعا خاصا حيث تتسم بالتعقيد الشديد والتداخل بين المتغيرات العديدة الدافعة لها، فهي متعددة من حيث الأبعاد والمستويات، يتمثل تعدد الأبعاد في كونها ظاهرة مجتمعية شاملة تضرب جذور المجتمع الذي أصابته الحرب الأهلية أو النزاع بكافة مؤسساته وأنشطته كما أن ظاهرة النزاع متعددة المستويات من حيث أنها تبدأ من مستوى الجماعات الإثنية الكبرى وصولا إلى مستوى الأفراد العاديين في كل جماعة على حده وغير ذلك.

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر نتاجا طبيعيا لظروف النشأة المشوهة للدولة الحديثة في إفريقيا والتدخلات الخارجية في شؤون القارة الإفريقية والسياسات الإثنية المتحيزة التي تبنتها النخب الحاكمة خلال فترة ما بعد الاستقلال في العديد من الدول الإفريقية، إلا أن هذه الظروف والمتغيرات توفر الأرضية الخصبة الملائمة لنمو وترعرع ظاهرة النزاع، والتي أثرت مرحلة ما بعد الحرب الباردة على إدارة النزاعات الدولية بحيث أصبح من الصعب الفصل بين ما هو داخلي عن ما هو خارجي.

وبناء على ذلك، فإن من بين الصراعات في إفريقيا سنأخذ أنموذج الصراع في سيراليون والدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في إدارة هذا الصراع وفي ترتيب عملية بناء السلام في هذا البلد الإفريقي.

1.5. طبيعة الصراع و ترتيبات بناء السلام في سيراليون:

تعتبر دولة سيراليون من بين دول غرب إفريقيا التي عرفت صراعات أهلية وذلك نتيجة تعدد مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث بدأ النزاع في سيراليون سنة 1991 استمرت الحرب الأهلية 11 عام، والذي أسفر عنه ما يزيد على 50,000 قتيل خلال السنة الأولى من الحرب (Abdullah, 2004, P27)، نتيجة تشابك عدة أسباب لعل أهمها يرجع إلى محاولة السيطرة على مناجم الماس وباقي مناطق حوض نهر مانو. كما تعود أيضا إلى نشوء منظمة لتفريب الماس إلى الشركات الدولية بأسعار منخفضة، حيث أصبح يعرف النزاع بالماس الدموي *Blood Diamond* (Alao, 2007, p.23).

هذا إلى جانب ضعف السلطة المركزية وعجز الحزب الحاكم على وقف أعمال السرقة والنهب لموارد الدولة، فنشأت حرب بين حركة التمرد الثورية والجبهة المتحدة برئاسة **فوداي سنكوج**، كما نجد دور الدعم الخارجي من طرف كل من ليبيريا وبوركينا فاسو وليبيا للجبهة الثورية بالأسلحة والمعدات وهذا من أجل السيطرة على المواد الطبيعية والتنافس بهدف السيطرة على الأقاليم الغنية بالماس (البربري، 2012، صفحة 34).

كما تدخلت الأمم المتحدة عبر آلياتها التفاوضية، وكذا عبر آلياتها العسكرية قوات حفظ السلام بإرسال بعثتها المعروفة باسم الانامسيل سنة 2005، وقد نجحت إلى حد كبير في الإشراف على عمليات السلام ووقف إطلاق النار والإشراف على الانتخابات الوطنية ونزع السلاح وتدريب الشرطة ومراقبي حقوق الإنسان وتسهيل العودة الطوعية، وإعادة توطين الآلاف من اللاجئين والمشردين، واتفاقية لومي لنشر قوات حفظ السلام خلال سنة 1999 سنة 2000 وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون الإنسان بنشر تدابير العفو بهدف حماية حقوق الإنسان والإبادة الجماعية، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال توقيع اتفاق سلام لومي *Lomé Peace Agreement* بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة *Front (RUF) Revolutionary United* لوقف التمرد سنة 1999.

وعليه، فقد أحرزت سيراليون وشعبها منذ التوقيع على اتفاقية السلام على الدعم من المجتمع الدولي في تأمين وتحقيق الأمن والسلام وإعادة بناء وتنمية البلد سواء من حيث التطلع إلى تكريس أسس الإنماء السياسي والانفتاح على مختلف الشرائح الاجتماعية

وذلك من من خلال استيعاب الفئات الاجتماعية الجديدة للمشاركة في الانتخابات والديمقراطية وانتخاب الحكومة المحلية وإنشاء لجنة تتبع وتقصي الحقائق والمصالحة الوطنية، وإعادة التنظيم الشامل لمؤسسات الأمن الوطنية والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، إلى جانب تأسيس جملة من المؤسسات الديمقراطية كلجنة مكافحة الفساد ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية، ولجنة ترقية حقوق الإنسان، وقد تم بالفعل إنجاز طفرة نوعية من خلال تلك الإستراتيجيات والإصلاحات الوطنية التي سعت إلى تحقيق السلام والتنمية خلال سنة 2020 من بينها إستراتيجية سيراليون للحد من الفقر، وإستراتيجية توطيد السلام وتحسين المساءلة والحكم.

2.5. نشاط المنظمات غير الحكومية في بناء السلام ما بعد النزاع في سيراليون:

لقد ساهمت جهود المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام في سيراليون في تحقيق بعض الإصلاحات التي تسعى لإعادة بناء سيراليون في ما بعد النزاع سواء من ناحية بناء القدرات والثقة، أو سواء من ناحية بناء المؤسسات وإصلاح الهيكلية الذي يدعم قيام دولة سيراليون وبناء سلام إيجابي والقضاء على كل مسببات النزاع، هذه الجهود تتجلى في:

أ- دور المنظمات غير الحكومية في إعادة بناء البلد وتأمين السلام بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وإعادة التنظيم وتأمين المؤسسات الأمنية الوطنية كالشرطة السيراليونية القوات المسلحة، ومكتب الأمن الوطني وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية مثل لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، لجنة حقوق الإنسان.

ب - دور المنظمات غير الحكومية في مجال سيادة القانون بأنشطتها من مراقبة والتدريب وبناء القدرات في القطاع، كما تعمل مع وزارة العدل والقضاء ومحامي المقاطعات والزعماء المحليين والمستشارين القانونية في المجتمع، إجراءات الحوار وحل النزاعات بالطرق البديلة والوساطة والمصالحة وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع وإعادة تمكين اللاجئين وإعادة الإدماج وإعادة التمكين وبناء علاقات ثقة.

ج- ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في وضع حدود لتجاوز التعسف والتمييز ضد المرأة وتوسيع الإطار المعياري لحماية وتعزيز حقوق المرأة في مرحلة النزاع وما بعد النزاع في سيراليون.

د- نشاط المنظمات غير الحكومية في إعادة وإدماج الأطفال المجندين وإصلاح التعليم وإنشاء برامج الرعاية الصحية المجانية.

هـ- شراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في مجموعة من الأطر والإستراتيجيات الوطنية الساعية إلى تحقيق السلام والتنمية خلال سنة 2020 وإستراتيجية سيراليون للحد من الفقر، وإستراتيجية توطيد السلام في ثلاث مجالات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وتشغيل الشباب وتمكينهم، الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

و- جهود المنظمات غير الحكومية في برامج الأمن وإصلاح قطاع العدالة في فترة ما بعد النزاع وإصلاح المحاكم المحلية والأنظمة القانونية الرسمية وبناء القدرات والفعالية في جميع مؤسسات العدالة.

6. الخاتمة:

ما يمكن استنتاجه من خلال متابعة نشاطات وأدوار المنظمات غير الحكومية في المجتمعات والمناطق التي تنخرها الحروب الأهلية والنزاعات، أن هناك حاجة إلى مقارنة تتجلى في السعي إلى وضع سياسات تشاركية حيوية وإستراتيجية يتحقق من خلالها استتباب الاستقرار والحفاظ على الأمن والسلام، تلك المقاربة التي تعمل على العلاج المضاد للأنظمة والشبكات التي تغذي الصراعات والحروب. ولتحقيق تلك المقاربات والإستراتيجيات لا بد من الاعتراف بشرعية منظمات المجتمع المدني CSOs في قضايا السلام

والأمن، وتعزيز الاعتراف الرسمي بأدوارها في شراكات الوقاية من النزاعات. والذي يمكن تحقيق ذلك عبر موارد وآليات أقوى للتفاعل بين المنظمات الحكومية الدولية *IGOs* ومنظمات المجتمع المدني والحكومات من أجل مأسسة القدرات الوقائية.

أثبتت الخبرة في مناطق ما بعد الحرب والدول التي تمر بمرحلة انتقالية - كسيراليون أنموذج دراستنا مثلاً - أن التفاعل لم يعد يقتصر على مكونات المجتمع الدولي والفواعل الرسمية، بل رسمت كيانات جديدة ذات تأثير على مستجدات الساحة العالمية متمثلة في تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام من خلال بناء شبكة من التفاعل - على المستوى المحلي والعالمي وتحقيق التفاعل العلائقي لبناء السلام- بين المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة والمجتمعات المحلية لتجنب تجدد مسببات عودة النزاع وتفعيل بناء السلام الإيجابي الذي يحمي حقوق الإنسان ويشجع المصالحة ويعمل على إعادة الإعمار وحماية المرأة وتمكينها، وإدماج الشباب وحماية الأطفال، وتأمين عودة اللاجئين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي الأخير نجد بالفعل للمنظمات الدولية غير الحكومية مكانة في عمليات بناء السلام هذا ما منح لها تأييد لدورها على الساحة العالمية وأصبحت من الفواعل الضرورية والمشاركة في رسم القرارات والسياسات على المستوى المحلي والعالمي، غير أنها تواجه بعض القيود التي تحد من خدماتها وتجعل نشاطاتها محدودة نذكر منها ما يتعلق بالجانب المؤسسي كالانعزال وقصور التواصل والتنسيق داخل المنظمات، والقدرات المحدودة للمؤسسات سواء من خلال محدودية خبراتها المالية أو من خلال محدودية الإمكانيات الفنية والإدارية، هذا إلى جانب محدودية دورها وصغر حجم تدخلها، وانخفاض مستويات الاستدامة القائمة على الذات، وكذا القصور في فهم السياق الاجتماعي والاقتصادي الواسع.

زيادة على ذلك، وفي جل الحالات ما نجد مبادرات نشطاء المنظمات غير الحكومية يركزون على جزء واحد من مجمل الصورة الكبيرة. وذلك بسبب عدم دراسة حالات الصراع ككل، ويتجاهلون ارتباط ذلك بقضايا ومسائل حقوق الإنسان والإنصاف والعدالة الاجتماعية، نتيجة ذلك الأمر يؤدي إلى أوضاع تبقى فيها حركات الصراعات وهياكل النفوذ يدون حل أو معالجة.

ولتفادي تلك القيود لابد من توطيد العلاقة بين أطراف الصراع والحصول على القبول من طرف المجتمع المحلي، كما أنه من الضروري أن يتمتع نشطاء المنظمات غير الحكومية بقدرة فنية ومعرفة واسعة بمجال إدارة النزاعات ووعي وإدراك مختلف العاملين في النشاط الإنساني التطوعي بصعوبة المخاطر التي تهدد نشاطهم وعملهم أثناء تقديم الخدمات التي قد تؤدي بهم للاعتداء والقتل ومنع وصول الخدمات وتجميد نشاطهم.

7. المراجع:

- سوفانيك، مارك، 2011. فيضانات باكستان: ما زالت الاحتياجات ملحة. نشرة بلا حدود، العدد 11، 3-9.
- غرافي، برومو، 2014. "اللاجئون والأشخاص النازحون داخلها بين حقوق الإنسان والواقع". مجلة موارد، منظمة العفو الدولية، العدد 21، 122-148.
- السعدي، وسام نعمت، 2011. المنظمات الدولية غير الحكومية - دراسة مستقبلية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاصر. مصر- الإمارات: دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات.
- أفندي، عطية حسن، 2006، المنظمات غير الحكومية مدخل تنموي: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.
- مجيب، مي، 2016. "الأقليات وبناء السلام .. أي المقاربات أنسب للحالة العربية؟". مجلة السياسة الدولية، العدد 206، 27-42.
- قنيلي، أماني، 2008، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر: مكتبة الأسرة.

-
- غسان، خليل، 2000، حقوق الأطفال التطور التاريخي منذ بدايات القرن العشرين. بيروت: شمالي أند شمالي.
 - البربري، شريف محمد علي، 2012، القمع والإكراه المادي ضد السيراليوني وعدم قدرة الحكومة على محاسبة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
 - Abdullah, Ibrahim, (2008), Between Democracy and Terror: The Sierra Leone Civil War. Dakar: Council for the Development of Social Science Research in Africa, London: Cambridge University Press.
 - Alao, Abiodun, (2007), Natural Resources and conflict In Africa The Tragedy Of Endowment. New york : University Of Rocheste Press.
 - Martens, Kerstin, (2005), NGOs and the United Nations Institutionalization, Professionalization and Adaptation. New York: Houndmills, Basingstoke, Hampshire.
 - Politis, Nicolas, (1993), les conditions juridique des associations internationales. paris : Presses universitaires de Rennes.